بول ريكور وسؤال اللغة

د.مؤيد آل صوينت(*)

تبدو العلاقة بين الفلسفة والعلوم الانسانية علاقة ذات مسارب مختلفة، إذ ينظر الى الفلسفة على انها استثارة مستمرة للمعرفة وأن التساؤل الفلسفي ليس له ان يخبو بمجرد التوصل الى اجابات متأتية من الحقول العلمية، مثل هذا التصور يؤدي الى توصيف مفاده: أن العلوم الانسانية لا تتغيأ القضاء على الفلسفة خلافا لما يعتقده البعض، بل إن حضور النقد الفلسفي يمثل حضورا لافتا في مختلف المسارات، لذا، فإن **فلسفة اللغة** هي بمثابة المسبار الذي لا غنى للفيلسوف عنه كي يتسنى له استشراف وتبيّن الابعاد التي ما زال النظر اليها ممكنا بل ضروريا ضمن هذه المسألة الشائكة **(مسألة اللغة)** وينبغي ان نلاحظ في البدء ان عبارة **فلسفة اللغة** توحي بمدلولات مختلفة غير انها اتخذت دلالة مخصوصة مع بعض الفلاسفة والمناطقة المعاصرين، سواء لدى الوضعيين المنطقيين أو لدى **هيدغر** أو **مرلوبونتي** أو **اوستن**، ولقد أشار **بول ريكور** إلى هذا التنوع والحضور لما هو فلسفي بقوله: ((لو كان لنا أن نحدد حصيلة الاعمال التي تشهد على اهتمام الفلاسفة باللغة خلال العشرية الاخيرة لوجب أخذ كل الانتاج الفلسفي تقريبا بعين الاعتبار))[1]، هذا التداخل بين ما هو فلسفي وما هو لساني لا يعني التساوق الكلي بين المجالين المعرفيين، إن **فلسفة اللغة** هي أوسع مجالا من **أبستمولوجيا اللسانيات**، آية ذلك المدونات التي رقنها الكثير من المفكرين المختلفين أمثال **فريج**، و**هوسرل**، و**رسل** و**كارناب** و**فنغشتاين**، و**ريل**، و**أوستن**، وتشهد طبيعة المنعرجات التي عبّدوها أن أيا منهم لم ينظر الى دراسة اللغة دراسة علمية عن طريق اللسانيات بوصفها المقاربة الوحيدة للغة، وقد نندهش أيضا من قلة اهتمام الكثيرين بلسانيات اللسانيين، هذه الازدواجية في التحليل اللساني عند الفلاسفة وفي اللسانيات العملية تجد تفسيرها فيما يلي: إذا كانت اللغة بالنسبة إلى اللساني غرضا

*- أستاذ بكلية الآداب، المستنصرية، العراق، الاختصاص: اللسانيات.

مخصوصاً –إن لم يكن نظاما مستقلا من الروابط الداخلية الخالصة بحسب تعبير **هيلمسلف**– فإن مجملا كاملا من المسائل الاساسية حول اللغة تُستبعد عندئذ من اللسانيات يأتي في مقدمتها علاقة اللغة بالعمليات المنطقية التي لا يمكن ردها إلى أي من البنيات اللغوية، أو بشكل أعم: علاقة الاتصال اللغوي بالوقائع الاخرى في مجال الاتصال الاجتماعي وبالثقافة عموما، ومن ثم، ترد بصورة أخص علاقة اللغة بالواقع ((أن تُحال وتُسند اللغة الى مطلق شيء آخر غير ذاتها، تلك هي وظيفتها الأساس، هذه المسألة الضخمة هي المسألة التي يمكن وضعها تحت عنوان: السند أو المرجع ولكن هذه المسالة تثير مفارقة: كلما ارتقت الألسنية لكي تصبح علما بفضل النقاء، كلما طردت من حقلها ما يتعلق بعلاقة اللغة بغيرها من المجالات))[2]، غير أن حصر منوال اللسانيات وفق هذا المفهوم بمعناه الضيق لم يعد واردا في ضوء المنعرجات التي انبجست منها المناويل اللسانية بعد **بنفينست**، فطبيعة المسالك التي تاخمتها اللسانيات بعلاقة اللغة بمؤوليها وآفاق تشكل علاقة اللغة مع باقي العلوم الانسانية لاسيما الدراسات الانثربولوجية –تحديداً– وسّعت الحاضنة التي تؤطر مناطق التلاقح والتعالق بين مختلف التوجهات المتنوعة، من جهة أخرى، لم تكن أعمال ممثلي فلسفة **اللغة العادية** مجرد امتداد للبحث اللساني، فهؤلاء ظلوا على حد تعبير **بول ريكور** في استقلال من اللسانيات، فضلا عن أن اللسانيين لم يعيروا اهتماما كبيرا لهؤلاء الفلاسفة، ويعود سبب هذا العزوف المزدوج حسب **ديكرو** و**تودروف** إلى أن ((أولئك الفلاسفة قد شعروا بانهم ينقادون – بصورة أو بأخرى وتحت تأثير الوضعية المنطقية – إلى نقد اللغة وهو منهج مختلف تماما عن المنهج الوصفي المتبع في اللسانيات، فضلا عن أن الفلاسفة الذين اهتموا بدراسة **أفعال الكلام** ومنهم **اوستن** بخاصة اعتبروا بحوثهم خارجة من مجال اللسانيات لأن هذه الاخيرة تدرس اللسان لا استعماله في فعل الكلام))[3].

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن **فلسفات اللغة** هي – بعناوين متنوعة– محاولات من أجل تجاوز مرحلة التوضيح وهذا يمكن أن يحصل في اتجاهين مختلفين تماما: أن يتم بحث أولوية اللغة ومن ثم يُعاد دمج

وظيفة الاشارات ضمن واقع ما، أو تُبحث ضمن نشاط أوسع حيث تفقد مسالة اللغة امتيازها وتفردها لتتفرع من هذه التبعية وهذا الدمج أشكال مختلفة الفينومنولوجيا (الظاهراتية) من جهة والماركسية من جهة أخرى، وبعد إعطاء اللغة هذا الامتياز تجري محاولة إعادة تعريف الواقع بالذات حينئذ بالمعنى القوي للكلمة: **فلسفة لغة**، وهذا الاتجاه الثاني هو المتبنى الرئيس من قبل تيارين فكريين متعارضين فيما بينهما تماما:البنيوية الفلسفية والرمزية[4]، ومن المفارقات التاريخية في هذا الخصوص أن نزوع فلسفة **اللغة العادية** إلى التلاشي في بريطانيا رافقه بزوغها من جديد في الولايات المتحدة، فقد طمح عدد من الفلاسفة المتأثرين بالقواعد النحوية التوليدية التحويلية التي جاء بها **نوام تشومسكي** إلى امكانية حل بعض المسائل الفلسفية العالقة في اطار اللسانيات العامة التي ابتعثتها أفكار **شومسكي**، هذا الالتحام بين التحليل اللساني بالمعنى الفلسفي للكلمة وبين العلم اللساني لم يُحد في اطار فلسفة **اللغة العادية**، بل اخذت تنبجس من وراء تلاشي هذه المزاوجة، وفي المنعرجات التي اجتمعت فيها المقتضيات المنطقية مع الموقف الوصفي لفلسفات **اللغة العادية** مع **ابيستمولوجيا اللسانيات** وإنه لمن ((المبكر جدا الآن أن نقول ما إذا كانت نظرية اللغة المنبثقة عن القواعد النحوية التوليدية هي الأكثر ملائمة من أجل تحقيق هذا المطمح الواسع، وإن كان بالإمكان التقاط بعض الاشارات بهذا المعنى))[5]، هنا يأخذ الحوار مع فلسفة **اللغة العادية** كل جديته، فالفلسفة تذكّر الفنومنولوجيا بأن (المباشر الحال) قد ضاع، وأنه من وسط اللغة تعبّر اللغة عن علاقتها بشيء ما، وتعطي (الفنومنولوجيا) التزكية والشرعية لهذا المطلب، بضميمة حذرها من العودة الى فلسفة الحال المعاش، فضلا عن حفاظها على السمة الجامدة في مسألة التقهقر أو الرجوع، في قبال ذلك، قد ترتد الفنومنولوجيا إلى فلسفة اللغة العادية وتحذرها من خطر ضياعها في ممارسات دلالية، ولا يزول هذا الخطر إلا إذا كانت الفلسفة قادرة على الانتقال (الترقي) من اللغة إلى أساليب الفهم التي يُعبّر عنها في اللغة[6].

بدأ اهتمام **ريكور** بمسائل اللغة و**فلسفة اللغة** في الستينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال مشاركته في النقاش الذي دار بين **كلود ليفي شتراوس** و**سارتر**، إذ بيّن أن اللغة في البنيوية ((لا تشير إلى شيء خارج ذاتها، بل تشكل عالما خاصا بذاتها، ولا تستبعد البنيوية إحالة النص إلى العالم الخارجي وحده، بل تستبعد كذلك روابطه بالمؤلف الذي (قصده) والقارئ الذي يؤوله))[7]، غير أن هذا التوجه لم يكن على شكل طفرة معرفية بقدر ما كان وليد حصيلة تأمل رافق الارتياضات الفكرية التي انبجست منها فلسفة **ريكور** بمجملها الكلي، فقد وصف **بول ريكور** مساره الفكري من الوجودية إلى **فلسفة اللغة** بقوله ((شعرت بأنني مضطر إلى تغيير اهتمامي من المشكلة الأصلية في عن بنية الإرادة إلى مشكلة اللغة في ذاتها، وهي مشكلة ظلت تابعة حتى في الوقت الذي كنت أدرس البنى الغربية لرمزية الأساطير، كنت مضطرا للقيام بذلك لعدة أسباب، سأحاول توضيحها الآن: **أولا**، تأملي في نظرية التحليل النفسي، **ثانيا** التغير المهم في الحس الفلسفي على الاقل في فرنسا ،حيث بدأت البنيوية تحل محل الوجودية، بل محل الظواهرية، **ثالثا** اهتمامي المتواصل بالمشكلة التي تطرحها اللغة الدينية، و**أخيرا** اهتمامي المتزايد بالمدرسة البريطانية والأمريكية في فلسفة اللغة العادية التي رأيت فيها طريقا لتجديد الظواهرية ورداً على تجاوزات البنيوية على السواء))[8].

في جميع المراحل التي قطعها، دأب **ريكور** على استطلاع وجوه الوساطات التي تتيح للإنسان ان يفهم ذاته ويفهم الآخرين ويفهم العالم الذي يكتنفه، من بين هذه الوساطات تتصدر اللغة المقام الأبرز في مسعاه الفكري، فاللغة في مختلف تجلياتها هي التي تنطوي فيها كل المعاني التي يمكن الاستدلال عليها في تطلب الحقيقة، ولقد تأثر **بول ريكور** بثلاث مدارس فلسفية طبعته بطابعها الخاص ،تأتي في مقدمتها مدرسة تفكر الذات (الذات العاقلة) في الذات، وهي المدرسة التي انشأها فيخته وسار عليها **جان نابير**، ومدرسة علم الظاهرات أو الفلسفة الظاهراتية (الفنومنولوجيا) التي أسسها **هوسرل** وانتمى اليها **هايدغر** من بعد أن طوعها لخدمة البحث معنى

الكينونة في الإنسان ومن ثم في اللغة وأخيرا في الكينونة عينها، ومدرسة الفلسفة التحليلية الناشطة في الفضاء الثقافي الانكلو ساكسوني، وايجازا لأثر هذه المدارس الثلاث يُفصح **بول ريكور** عن تعلقه الصريح بالإسهامات الفذة التي بها ممثلو هذه المدارس الفلسفية المعاصرة، ومنهم **جان نابير** و**مرلوبونتي** في المدرسة الفرنسية و**هايدغر** و**ياسبرس** في المدرسة الألمانية، و**فنغشاين** و**راس** و**فريغة** في المدرسة الانكلوساكسونية، **فريكور** يصر على ضرورة الاعتماد الدائم على معطيات اللغة ومعطيات التفكر في الذات العارفة، وهذان هما المعلمان البارزان في الطريق الطويل الذي نهجه، وكلاهما مترابطان متساوقان متلازمان، إذ أن التفكر في الذات الانسانية لا يتحصل للإنسان الا بوساطة اللغة، وابرازاً لمقام اللغة في عملية التأويل يستبدل **ريكور** الطريق القصير في تحليل الانسان الكينونة هنا بالطريق الطويل الذي استهلته تحاليل اللغة، وكان من نتاج هذا الاستبدال تطويعه واستثماره لطاقات التجديد التأويلي التي تنطوي عليها علوم اللغة (اللسانيات) استثمارا يفوق اللغة في عملية التأويل، غير ان العوة التي اطلقها **غادامير** في سبيل استثمار طاقات اللغة هيأت له ان يظل امينا لها، في حين ان **ريكور** تلقف هذه الدعوة وسعى الى استخراج مضامينها والاستدلال على مستلزماتها ومراعاة مقتضياتها[9]، ورغم مركزية السؤال اللغوي في كليات فلسفة **ريكور** الا اننا لا نستطيع اختزال جهد **ريكور** الفلسفي في **فلسفة اللغة** لان عمله من التنوع والتعقد بمكان، ورغم تنوعه وتعقد مبانيه الفكرية الى حد ما الا انه معروض في لغة واضحة وبمنهج محكم ،الامر الذي اكده في اكثر من موضع من حواراته معبرا عنه بالطابع الظرفي والانقطاعي، في حين يؤكد اكثر من باحث على الطابع المتكامل لفلسفته، معبرا عن ذلك بالقول في إحدى المقدمات «ان كل كتاب من كتبه هو جواب عن سؤال ومعالجة لمشكلة مطروحة، وان الخيط الرابط بين مختلف كتبه هو الاسئلة العالقة»[10]، من هنا يمكن القول: ان **فلسفة اللغة** في مفهوم **بول ريكور** هي مبحث فلسفي يتضمن مختلف التيارات الفلسفية اللغوية المشكّلة للفلسفة المعاصرة، لتغطي بمجملها الابحاث اللسانية

والمنطقية والماركسية والتأويلية، وان التأويلية المنهجية بوصفها اتجاها من الاتجاهات الفلسفية واللغوية تقيم حوارا مستمرا مع العلوم الانسانية ،ولعل حواره ونقاشه مع اللسانيات البنيوية خير دليل على ذلك، لاسيما مناقشته لمبدأ التزامن والتعاقب التي عرج عليها اثناء دراسته البنية والتأويل، إذ اقترح اضافة حد ثالث هو الرمز[11]. ويمكن –حسب **ريكور**– حصر التوجهات الفلسفية في ثلاثة هي **اولا:** فلسفة اللسانيات، و**ثانيا:**الاعمال التي قوامها توضيح اللغة كشرط مسبق لكل تفكير فلسفي، و**ثالثا: فلسفة اللغة** بما هي المضيق الذي تصبح فيه اللغة **سؤالا وإشكالا** بالنسبة الى الفيلسوف.

وهذا التقسيم الذي تبناه ريكور قائم على ان المقصود بعبارة فلسفة اللسانيات انحصار الفلسفة –وفقا لهذا التمشي– في مجال ابيستمولوجي ينصب اهتمام الباحث فيه على طبيعة النظريات اللسانية ومنهجية اللسانيات الوصفية، لذا ادرج **ريكور ياكبسون** و**مارتينيه** و**شومسكي** ضمن الاتجاه الاول، أما ما يتعلق بتوضيح اللغة فانه يحيل الى ما يعرف بالوضعية المنطقية وفلسفة اللغة العادية، وأخيرا فان التوجه الثالث يضم الفينمولوجيا **الهوسرلية** و**هيدغر** و**مرلو بونتي**[12]، لذلك كله، فان ما يهم فلسفة اللغة في نظره هو ان تكشف داخل هذه الوظائف المتعالقة عن الوسائط الثلاثة الكبرى التي لا تجعل من اللغة هدفا لذاته، بل واسطة بين الانسان والعام وبين الانسان والانسان وبينه وبين ذاته.

ونظرا الى التنوع المعرفي الذي وسم أعمال **ريكور** بميسم ذي صبغة لولبية الى حد كبير، فقد صنف بعض الباحثين فلسفة **ريكور** الى ثلاثة مستويات: المستوى الاول، ويسمى بفلسفة الارادة وتغطي مرحلة الخمسينات من القرن الماضي حيث كتب في هذه المرحلة مجموعه من الدراسات منها: فلسفة الارادة ،الارادي واللاإرادي، الانسان الخطأ رمزيه الشر، ويتميز المستوى الثاني بتأسيسه للخطوط الكبرى للتأويلية المنهجية، ويمكننا قراءتها في كتبه التي حملت عناوين منها: في التأويل، نزاع التأويلات، من النص الى الفعل، واخيرا المستوى الثالث الذي يتضمن ملامح فلسفته في المعنى ويمكن استكشافها في كتابيه: الاستعارة الحية والزمن والسرد، بالإضافة الى

العديد من الاعمال التي شملت مجال فلسفة الدين والسياسة والاخلاق[13] ، ومثل هذا التوصيف لعمل **ريكور** يستضمر مناخات تتساوق وطبيعة المهام التي يجب على الفلسفة عموما وفلسفة اللغة خصوصا ان تنهمّ بها، تتبدى احداها في الحفاظ على الاستعمالات المتعددة للغة، والمسافة بين هذه الاستعمالات التي تتراوح في تنوعها بين لغة العلم مرورا باللغة السياسية واللغة العادية وانتهاء باللغة الشعرية، غير ان هذه الخطاطة المعرفية التي وُسم بها **ريكور** لا تتناقض مع كونه مثل **آيزر** كاتبا انتقائيا الى حد كبير، يعتمد الفلسفة واللسانيات والسايكولوجيا في توجهاته الاوربية والانجلو – امريكية. وان كتابه (نظرية التاويل 1976) يستفيد بشكل مكثف من سوسير وياكبسون ونظرية أفعال الكلام والظاهراتية والهيرمنيوطيقا والتحليل النفسي، ويجمع بينهما باتساق مذهل فضلا عن انه يرسخ «موقفه إزاء نظريتين دلاليتين كبيرتين، الاولى تحذو حذو **سوسير** في اعتماد العلامة، والثانية معتمدة على الفرض، وينطلق **ريكور** في اصلاح علم الدلالة المعتمد على الفرض الذي قد يكون صادقا او كاذبا، الا انه لا يفعل ذلك بطريقة تحليلية بل بربطها بالديكالتيك **الهيغلي** ونظرية الاتصال، ولاسيما نموذج الوظائف الست عند **ياكبسون**»[14].

واذا شئنا ان نتغيا التحديد الملائم يمكننا ان نسجل بان **(وجهة النظر المنطقية)** هي التي تتيح انتقاد اللغة وهي التي تقدم معيار الملائم وغير الملائم في مادة القواعد النحوية، ان فلسفة اللغة تقوم على قياس الفرق بين القواعد المنطقية والقواعد النحوية، وفي لغة تلبي مطلوب القواعد المنطقية، لا يمكن للبيانات الكاذبة ان تظهر الى العلن، والمفترض الاعم هنا هو ان كل تقعيد دقيق لمسالة فلسفية ينتهي الى التحليل المنطقي للغة، وان رهان المسائل الفلسفية يهم اللغة وليس العالم، ومن ثم، فان المسائل الفلسفية يجب ان تصاغ بلغة فوق اللغات لا بلغة الاشياء الخاصة. وتُكسي الأطروحة القائلة بان المسائل الفلسفية هي لسانية خالصة تعبير فلسفة اللغة معنى خاصا، فهي تعني ان البيانات الميتافيزيقية حول الواقع هي جمل شبه موضوعية تغطي تحت قناع (الجمل –الاشياء) البنية الفعلية للجمل النحوية

مثل ترتيب الخصائص النحوية بحسب الكلمات أو التعابير، وتكون عندها مهمة الفيلسوف أن يعيد تحويل الجمل التي تتناول شبه أغراض باللغة الطبيعية الى جمل تركيبية نحوية في لغة مثاليه[15] و**ريكور** لا ينفك من التأكيد على نحو جلي أن فلسفته مبنية على أصل النظر في بنية اللغة، مقراً بأن هذه الفلسفة ينبغي أن تُعلن عن المفترضات الاساسية التي تقوم هي عليها «أن فلسفة تنطلق من ملء اللغة هي فلسفة يواكبها افتراض، فرهاناتها أن تكشف عن افتراضاتها، فُتبيينها تبيين العقيدة، وتصوغ العقيدة صياغة الرهان وتجتهد أن تكتسب رهانها اكتساب الفهم»[16]، ولكي ينجز مشروعه، نظر إلى اللغة لا بوصفها أداة تنحصر وظيفتها في وصف الأشياء والهيمنة عليها، ولكن بصفتها كائنا خلاقا يفسح المجال لتأويل الواقع والممكن في آن معا، مشترطا لإمكانية تحقيق ذلك لابد للغة من أن تصبح "**استعارة حية**"، وهذا ما أعلنه كتابه (الاستعارة الحية) إن الاستعارة تعني وصف الواقع الذي يتبدى أمامنا، العالم الذي نعيش فيه، والذي لا نستطيع أن نخرج منه ويمكن أن نعيد خلقه من جديد، وان نعيشه بتوتر عميق عن طريق الفن والشعر، كما يمكن أن نصف واقع وجودنا فيه عن طريق تحليل الوجود، أي عن طريق الخطاب الفلسفي.[17]، واذا قلنا أن العمل الفلسفي **لريكور** يدور حول المعنى فانه يدور بالتالي حول اللغة، لأن اللغة في جوهرها ابداع تنمو وتنحو دائما نحو الخارج أو إلى ما هو خارج ذاتها، وهي تملك امكانية التعدد في القول والتعبير والخطاب والنص، لذا وجب وصف الانسان بكونه الباحث عن المعنى وليس المالك للمعنى، ومن هنا ايضا وجب تعريف الانسان بأنه (الانسان المسافر) أن الانسان لا يوجد في المطلق، بل يوجد في الزمان والتاريخ، يوجد حيث يفكر ويفكر حيث هو موجود، ولا يمكن فهم الذات من دون توسط اللغة والعلامة والرمز والنص، ومن هنا يُطرح سؤال اللغة والتأويل في فلسفة **بول ريكور**، فهو ينبهنا في اكثر من موضع، إلى أنه يناقش مشكلة اللغة بمصطلحات حديثة وكما انتهت اليها نتائج علم اللغة الحديث (**اللسانيات**)، محددا اللغة بانها لا تعني القدرة على التحدث ولا الكفاءة المشتركة على التكلم بل هي تشير الى البنية

الخاصة للنسق اللغوي، وبذلك يستعيد الاصطلاح اللساني للبنيوية مناقشا إياها من خلال المنظور اللساني المعاصر، منتهيا الى انها لم تعد تعامل اللغة بوصفها صورة حياتية –كما يعبر **فنجنشتاين** –بل صارت نظاما مكتفيا بذاته ذا علاقات داخلية فقط وعند هذه النقطة بالضبط تختفي وظيفة اللغة بوصفها خطابا، وبعد مناقشة موسعة للسانيات البنيوية وتطبيقاتها الانثربولوجية عند **كلود ليفي شتراوس**، ينتهي الى اقرار موقفه، وهو ان اللغة لا يمكن ان تستغني عن المسند، معتمدا في ذلك على نظريات **بنفنيست** و**ياكبسون** وعلى نظرية **فريجة** في المنطق[18] وبما ان الامر يتعلق بسوء استعمال اللغة فان دور الفيلسوف التحليلي هو توضيح اللغة، وفي هذا السياق يلاحظ **ديكرو** و**تودروف** ان مقصد الفلاسفة يماثل مقصد **كانط** في فصله بين الاستعمال المشروع للمقولات واستعمالاتها غير المشروعة ذلك ان ما يقع فيه العقل من وهم يرجع بالأساس إلى محاولة جعل أفكار العقل موضوع معرفة رغم ان معرفتنا مرتبطة بالظواهر وبذلك تكون للفلسفة وظيفة علاجية كما يشير الى ذلك **بول ريكور** بقوله «ان فلسفة اللغة العادية تشترك مع الوضعية المنطقية في الاعتقاد بان الملفوظات الميتافيزيقية خالية من المعنى الا انها تواصل البحث عن نفس الغاية العلاجية بواسطة عمل توضيحي تمارسه على اللغة الطبيعية وينتج عن هذا العمل ان هذه اللغات تشتغل بصفة صحيحة بقدر ما تكون مشدودة الى حدود استعمالاتها الخاصة»[19].

2

يدرج **بول ريكور** مفهوم التشكيل في إطار التفاعل اللغوي التداولي منطلقا في ذلك من التعريف اللفظي التلفظي الذي قدمه **أ. بنفينست** للجملة باعتبارها كل وحدة خطاب لا وحدة لسان ،هي فعل إحالة وبناء تفاعلي للمعنى (مقصود)، مقصود الخطاب يكفّ عن الاختلاط بالمدلول المرتبط بكل دال محايث لنسق العلامات، أما مع الجملة فاللغة موجهة إلى ما يتجاوزها فهي تقول شيئا عن شيء، وتداخل القصد ومرجع الخطاب يتزامن مزامنة صارمة لحدثيته وفعله الحواري، وبينما توّقف اللسانيات البنيوية

نفسها على وضع الكلام والاستعمال بين قوسين، ترفع نظرية الخطاب القوس وتطرح وجود لسانيتين تقومان على قوانين متنوعة ولم يكتف اللساني الفرنسي بهذا التصور، وانما ذهب إلى الأبعد في هذا الاتجاه، بالنسبة اليه، تنهض لسانيات الخطاب ولسانيات اللغة على وحدات مختلفة، فاذا كانت العلامة (الصوتية والمعجمية) وحدة أساس اللغة، فان الجملة هي وحدة أساس الخطاب، ولسانيات الجملة داعمة لجدل الحدث والمعنى، لكن ماذا نقصد بالحدث هنا؟ يُعدّ الخطاب نفسه من جهة ما بمثابة حدث، اي ان شيئا ما يحدث عندما يتكلم أحدنا، وتفرض هذه النظرية –نظرية الخطاب كحدث– نفسها بمجرد اشتراط تجسير العبور من لسانيات الكلام أو الرموز إلى لسانيات الخطاب أو الإرسالية، ومصدر التمييز، كما نعلم هو **فرديناند دوسوسير** و**لوي يلمسليف**، يميز الأول بين (اللغة) و(الكلام) والثاني بين التصور والاستعمال، من هذه الثنائية تستنتج نظرية الخطاب كل خلاصاتها الابيستمولوجية. ويرى **ريكور** أن القول بحدثية الخطاب يعني أن الخطاب قد تحقق زمنيا وفي الحاضر، في حين ان نسق اللغة مضمر وخارج الزمن، بهذا المعنى يمكن لنا ان نتحدث مع **بنفنيست** عن (لُحاح الخطاب) في تحديد ظهور الخطاب نفسه كحدث، أن هذا التصور يقترب كثيرا من الطرح الذي قدمه **فوكو** باسم الممارسة الخطابية في إطار التشكيلة الخطابية، مع فارق اساسي يتلخص في أن **ريكور** يتحدث عن الاستعمال اللغوي ضمن ما يسميه نظرية(التأويل الملائم) ليؤكد على خاصية خطيرة في التأويلية مفادها أن «اللغة ليست عالما مستقلا بذاته، بل هي ليست عالما، ولكن لكوننا نعيش في العالم ولكوننا نتأثر بالمواقف فيها، ولكوننا نتجه بأنفسنا كلية إلى هذه المواقف فإن لدينا ما نقوله ولدينا تجارب وخبرات ننقلها للغة»[20] في مساق اعتبارات **ريكور**، نستطيع كذلك أن نقول بدقة إن كل وصف لملفوظات مشهود بصحتها يمت بصلة بالحدث الخطابي تحظى بالتقديم، نظرا لتأتّي قيمة الملفوظ الانعكاسية وإمكانيتة التأويلية من تفعيل حجج ضمن مسار خطابي بضميمة بُعدها الإنجازي، ان طريقة التعليق هاته على الخاصية اللغوية للتجربة تأتي الى الكلام وفيّه تماما لإيماءة **هايدغر** في

الزمن والكينونة، يتذكر المرء كيف أن تحليليّ الكينونة هنا(أو الوجود الإنساني) يخضع لمستوى المنطوق، الذي هو مستوى المعاني المنطقية اي معاني بمعنى الكلمة، على مستوى الخطاب الذي يعتبر (شريكا بالأصل لنظام الحالة ونظام الفهم الذي هو نظام القصد كذلك) وينطوي التمييز الذي قدمه **ريكور** على إضافة مفصلية في مساقات التعالق بين الرؤيا وما ينبتّ عنها من متبنيات قد تكون معروفة على نحو معين، لكنها تتنوع عبر التشييد المعرفي الذي تتشكل من خلاله، لكي أبرر–يقول **ريكور**– التمييز بين الكلام المتحدث به والكلام المكتوب، علي أن أقحم مفهوما أوليا هو مفهوم الخطاب، والكلام حسب تحديد الخطاب يكون اما متحدثا به او مكتوبا، لكن ما هو الخطاب؟ لن نطلب الجواب من المناطقة، ولا حتى من المدافعين عن التحليل اللساني، بل من علماء اللغة، الخطاب هو الرأي المخالف لما يسميه هؤلاء بالنسق او النظام اللساني. وفي سيرورة تأطير نقاط التلاقي الافتراق بين المجالين يرقن **ريكور:** سأحتفظ بأربع سمات ستساعدني في اعداد هيرمنيوطيقا الحدث والخطاب:

السمة الاولى: ان الخطاب تحقق دائمي زمني وفي الحاضر، بينما نظام اللغة تقديري وغريب عن الزمن، إميل **بنفنيست** يسميه (لحاح الخطاب).

السمة الثانية: في الوقت الذي لا تتطلب فيه اللغة أي ذات –بذلك المعنى الذي لا ينطبق فيه سؤال (من يتكلم) على هذا المستوى– يحيل الخطاب على متكلمه بفضل مجموعة من أدوات الوصل كالضمائر مثلا، لذا نقول إن لحاح الخطاب (مرجع ذاتي).

السمة الثالثة: في الوقت الذي تحيل فيه علامات اللغة على علامات أخرى داخل نفس النظام فقط، وبينما تستغني اللغة عن العالم كما تستغني عن الزمنية والذاتية، يكون الخطاب دائما على صلة بموضوعٍ ما يحيل على عالم يتوخى وصفه، التعبير عنه وتشخيصه، لهذا لا تتحقق وظيفة الكلام الرمزية الا في الخطاب .

السمة الرابعة: بينما لا تشترط اللغة سوى شرطا للتواصل الذي تقدم له انساقا ما، لا يتم تبادل الارساليات الا في الخطاب، بهذا المعنى لا يملك الخطاب لوحده عالما فقط، بل اخر، مخاطب متوجه اليه بتوجه.

هذه السمات الاربع مجتمعه تجعل من الخطاب حدثا(21).

ولم يقتصر عمل **ريكور** على استظهار الحقول المتاخمة للخطاب وحدثيته، فطبيعة ما قدمه من تحيين لمفهوم الخطاب استضمر ضمنا العروج على مفهوم متداخل ومتشابك معه، ففي اطار التمييز بين النص والخطاب يرقن **بول ريكور** «لنطلق كلمة نص على كل خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة، إن هذا التثبيت ــحسب هذا التعريفــ أمر مؤسس للنص ذاته ومقوم له»[22]. والنصوص هي نسيج يصوغ الخطاب في شكل مقاطع تتراوح بين الطول والقصر، والكتابة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، لاحقة بالكلام بحيث يظهر أنها موجهة أساسا لتثبيت كل التمفصلات ــ التي سبق أن ظهرت عبر عملية النطق الشفوي ــ بواسطة أشكال خطية معينة لا تضيف شيئا لظاهرة الكلام سوى تثبيته الذي يتيح المحافظة عليه، من هنا يصدر الاعتقاد الشائع بان الكتابة هي كلام مثبت، وان الكتابة ــ سواء كانت في أشكال خطية أو كانت مسجلة ــ هي كتابة لكلام ما تأمل له استمراريته الزمنية وتمنحه الصورة التي من خلالها يبقى ويدوم. ولا يكف النص عن أن يكون نصا حقيقة، حينما لا يحصر مهمته في تسجيل كلام سابق عليه، بل عندما يسجل حرفيا ومباشرة بواسطة الكتابة ما يريد الخطاب قوله. ويلحظ من مجمل ما سجله **ريكور** في هذا المآل هو تمييزه الحاد بين الكلام والكتابة، هادفا الى عدم جعل الكتابة محض اشتقاق من فعل التكلم ،مؤكدا على الدوام استقلالية الكتابة، فهي بنظره «ليست تأملا وتشبثا بكلام سابق، ولا هي ترجمة لفعل الكلام أو قصد الكلام، بل هي ظاهرة، أي أنها نتيجة لنقش الكلمات على نحو مباشر»[23]، استنادا لتحديد **ريكور** للنص، يتأسس النص وفقا لتثبيته بالكتابة، ولكن ما الذي ثُبّت على هذا النحو بالكتابة؟ يرقن **ريكور**: كل خطاب، هل يعني هذا ان على خطاب ان يُنطق في البداية ماديا او ذهنيا؟ ان كل كتابه كانت في البداية ولو على وجه الاجمال كلاما؟

باختصار، ماذا عن علاقة النص بالكلام؟ احاول قبل كل شيء ان اقول بان كل كتابة تنضاف الى شيء ما من كلام سابق، وفي الواقع اذا كنا نعني بالكلام، مع **فرديناند دو سوسير** تحقق اللغة في حدث خطاب ما، ولكن ما معنى ان يكون النص خطابا، اذا علمنا ان الخطاب في جزئه الاساسي منطوقا، ومآلا هي العلاقة بين الكتابة والكلام او بين النص والخطاب بوصفه كلاما؟ يناقش **ريكور** هذه الاسئلة ضمن سياق اطروحات **دي سوسير**، ويقر بأن هناك اسبقية سيكولوجية وسوسيولوجية للكلام على الكتابة، الا ان تساؤلا يبزغ هو: الا يمكن القول ان ظهور الكتابة المتأخر قد احدث تحولا جذريا في علاقتنا بمنطوقات خطاباتنا ذاتها؟ يجيب على هذا السؤال بالقول «ان هذا التثبيت الذي تمارسه الكتابة، يحدث ليحل محل فعل الكلام ذاته، اي انه يحدث في اللحظة التي كان بإمكان الكلام ان يحدث فيها»[24]، فالتركيز على المفهوم المجرد للواقعة الكلامية لا يبرر الا اتخاذها وسيلة احتجاج على اختزال اكثر تجريدا للغة، من حيث هي لسان، لان فكرة الواقعة الكلامية تعطينا مفتاح الانتقال من لسانيات الشفرة الى لسانيات الرسالة، فالواقعة الكلامية تذكرنا ان الخطاب يدرك زمنيا وفي لحظة انية في حين ان النظام اللغوي او النسق اللغوي افتراضي وخارج الزمن، لكن ذلك لا يحدث الا في لحظة التحرك الفعلي والانتقال من اللغة الى الخطاب، ولذلك فان اي دفاع عن الكلام من حيث هو واقعة لا يكون دالا، الا اذا اظهر علاقة التحقق وجعلها شيئا مرئيا، وهي ما تتحقق بفضلها قدرتنا اللغوية على الاداء[25].

لقد اصبحت مشكلة الخطاب ،من خلال علم اللغة هذا مشكلة حقيقية، لان الخطاب الآن يوضع في مقابل مصطلح معاكس له، لم يتعرف عليه الفلاسفة القدماء، او سلموا به تسليما، هذا المصطلح المعاكس هو اليوم الموضوع المستقل للبحث العلمي، فالشفرة اللغوية هي التي تضفي البنية المحددة على الانظمة اللغوية، التي نعرفها بوصفها لغات متعددة تتكلمها جماعات لغوية مختلفة، اذاً،لا تعني اللغة هنا القدرة على التحدث، ولا الكفاءة المشتركة على التكلم، بل هي تشير الى البنية الخاصة للنسق اللغوي

الخاص ، فاذا بقي الخطاب إشكالية عندنا اليوم فذلك لان انجازات اللسانيات الاساسية تهتم باللغة من حيث هي بنية ونسق، لا من حيث هي مستعملة، لذلك فان مهمتنا ستكون انقاذ الخطاب من منفاه الهامشي والمتقلقل[26]. وسمة الخطاب الاختلافية الثانية في علاقته بالكلام يعيّن متكلم الجملة بشتى قرائن الذاتية والشخصية، في الخطاب الشفاهي تمثل احالة الخطاب على خاصية مباشرة يمكن شرحها على النحو التالي: ان القصدية الذاتية للذات المتكلمة ودلالة خطابها يتقنّعان بالتناوب، بحيث ان فهم ما اراد المتكلم قوله وما اراد الخطاب قوله سيان[27]. وارتهان الخطاب بالإحالات مفصل مركزي في تبيين مرجعياته والافق الدلائلي المنبجس عنه، الامر الذي ما انفك يضغط لبيان موقع الإحالة في تصورات **ريكور** للخطاب واللغة، واستنادا الى نظرية افعال الخطاب عند **اوستن** و**سيرل** وعلى تحليلات ستراوسن،ينتهي الى القول بأن «اللغة لا تكتسب الاحالة الاحين تُستعمل، فلا وجود لعلامة داخلية مستقلة عن استعمال الجملة، تُشكل معيارا يمكن الاطمئنان اليه عن دلالة المطابقة مع الخارج، وبالتالي فليس جدل المغزى والاحالة بمنفصم الصلة عن الجدل السابق بين الواقعة والمعنى، فالإحالة الى الخارج هي ما تقوم به الجملة في مقام معين واستنادا الى استعمال معين»[28].

كما انتقد **ريكور** انصار الفلسفة اللغوية الذين لا ينظرون الى ما هو خارج اللغة، مؤكدا على علاقة اللغة بالواقع، ان وظيفة اللغة دائما هي ان تحيل او تسند اللغة الى مطلق شيء اخر غير ذاتها، تلك هي وظيفتها الاساس، هذه المسألة الضخمة هي المسألة التي يمكن وضعها تحت عنوان: السند او المرجع وفكرة نقل التجربة للغة هي الشرط الانطولوجي للإحالة، وهو شرط محايث انطولوجي ينعكس في اللغة بوصفها مسلمة ليس لها مسوغ محايث، مسلمة نفترض استنادا اليها الوجود الموضوعي للأشياء الجزئية التي ندل عليها، فنحن نفترض سلفا ان شيئا ما موجود، لكي نستدل على شيء آخر ونشير اليه، وهذا التسليم بالوجود الموضوعي من حيث هو اساس لتحديد الهوية هو ما قصده **فريجه** حين قال اننا لن نرضى بالمغزى

وحده، بل نفترض قبلا وجود الإحالة، هذا الاستدلال الكلي على مشكلة الإحالة من السعة بحيث يجب حتى على معنى المتكلم ان يتم التعبير عنه بلغة الاحالة من حيث هي خطاب يحيل على ذاته، اي من حيث هي استدلال المتكلم ببنية الخطاب، والخطاب يشير الى من يتكلم به في الوقت نفسه الذي يشير فيه الى العالم، وليس هذا التعالق بالأمر الاتفاقي، ما دام المتكلم يشير الى العالم حين يتكلم، فالخطاب في الفعل وفي الاستعمال يشير الى الامام والى الوراء معا، الى المتكلم والى العالم، هذا هو المعيار النهائي للغة بصفتها خطابا[29]، ولكن لا يجب المبالغة في قضيه احالة الخطاب الى ذاته، اذا كان المعنى عند الناطق –على حد تعبير **بول غرايس**– لا يُقصد له ان يُختزل الى مجرد قصد نفسي، اذ لا يمكن العثور على المعنى العقلي الا في الخطاب نفسه، ويترك معنى الناطق بصماته على معنى النطق، اما كيف يتم ذلك؟ تقدم لنا الجواب لسانيات الخطاب التي نسميها علم الدلالة تمييزا لها عن السيمياء، تشير البنية الداخلية للجملة الى المتكلم بها من خلال اجراءات نحوية هي ما يطلق عليها اللغويون اسم (ادوات التحويل) فليس لضمائر المتكلم –مثلا– معنى موضوعي في ذاتها: فـــ(انا) ليست مفهوما، ويستحيل استبدالها بتعبير كلي من نوع الشخص الذي يتكلم الان، بل تقتصر وظيفتها الوحيدة على احالة الجملة بكاملها الى فاعل الواقعة الكلامية، ولعل بالإمكان ربط هذا المعيار اللغوي بالوصف الذي يقدمه منظرو اللغة اليومية، فالمسند الذي يصفه **بنفنست** بانه العامل الذي لا يستغنى عنه في الجملة يكون ذا معنى في الحالات التبادلية التي تكون فيها وظائفه قابلة لان تربط وتوضع في مقابلة مع وظيفة الفاعل او المسند اليه المنطقي، هنا يبرز إلى الصدارة ملمح مهم من ملامح المسند على اساس التناقض بين المسند والمسند اليه، وما دام المسند اليه المنطقي الاصيل هو حامل الهوية المفردة، فان ما يقوله عنه المسند يمكن معالجته دائما بوصفه الملمح الكلي للمسند اليه[30]، وتحليل العلاقة بين اللغة والواقع هو جوهر فلسفة **بول ريكور** اللغوية، فهو يطرحها كضديد للاتجاه التاويلي والبنيوي والوضعي ليشكل

مسارا جديدا في الانعتاق من المنعطف اللغوي المُشكَّل للتيارات اللغوية في الفلسفة المعاصرة.

إن **الفنولوجيا** المنبثقة عن **هوسرل** يمكن ان تؤول بعد نهضة اللسانيات وفي مواجهة الفلسفة التحليلية كمحاولة لحل المفارقة المركزية في اللغة هذه المفارقة هي التالية: من جهة ليست اللغة اولى ولا هي مستقلة ذاتيا، انها فقط التعبير عن فهم للواقع كما انها متجذرة (متمفصلة) بشكل اعمق منه، ومع ذلك ودائما، فالتعبير عن تبعية هذا الفهم لما سبقه يتم عبر اللغة. وهنا يكمن الوجه الاخر للمفارقة، بهذا الاعتبار تكون **الفنومنولوجيا** محاولة لرد اللغة في مجملها الى اساليب فهم الواقع التي تبدو ظاهرة في التعبير اثناء الخطاب، هذا الشي الذي سبق الخطاب مسندا الى شيء ما، وهو موضوع البحوث المنطقية التي كان اول بحث منها بعنوان (التعبير والتبليغ او الدلالة) وتقوم كل حركه البحوث المنطقية على تمييز وتبين – وراء المعنى المنطقي وما يقتضيه من هوية ومن توحد –الوظيفة التبليغية للغة عموما[31].

نستطيع القول إذا انطلقنا من تمييز **سوسير** بين اللغة والكلام في الأقل على نحو تمهيدي أن الخطاب هو الواقعة اللغوية، وبالنسبة للسانيات مطبقة على بنية الانظمة يعبّر البعد الزمني لهذه الواقعة عن الضعف المعرفي (الابيستمولوجي) للسانيات الكلام، فالوقائع تختفي بينما تبقى الانظمة، لذلك فالحركة الاولى لعلم الدلالة الخطاب لابدّ ان تكون معالجة هذا الضعف المعرفي للكلام النابع من الطبيعة المنفلتة للواقعة قياسا بثبات النظام بربطة بالأسبقية الانطولوجية (الوجودية) للخطاب الناتجة عن فعلية الواقعة في مقابل افتراضية النظام لاستنفد هذا الجدل الذاتي –الموضوعي معنى المعنى، ولذلك فهو لا يستنفد ايضا بنية الخطاب، ويمكن تناول الجانب (الذاتي) للخطاب بطريقتين مختلفتين ايضا، فقد نعني به (ما) الخطاب او قد نعني به (عما) الخطاب وما الخطاب هو مغزاه، اما (عما) فهو مرجعه واحالته، ففي النظام اللغوي كالمعجم مثلا لا وجود لمشكلة الاحالة، لان العلامات تشير الى علامات اخرى في داخل النظام مع ان الجملة تتوجه الى

ما وراء ذاتها، وفي حين يكون المغزى محايثا في الخطاب وموضوعيا بالمعنى المثالي للكلمة تعّبر الاحالة عن الحركة التي تتعالى بها اللغة على ذاتها، بعبارة اخرى يقرن المغزى وظيفة التحديد والوظيفة الاسنادية بالجملة بينما تربط الاحالة اللغة بالعالم فهي تسمية أخرى لدعوى الخطاب بالصدق[32].

والتعدد الدلالي ملمح اساسي للغة فالكلمة الواحدة يقابلها اكثر من معنى، وبقدر ما يمثل هذا التعدد أسّ الينابيع التأويلية ومصدرا لإثراء اللغة، فانه في ذات الوقت يعد مصدرا لسوء الفهم، ويسمح للمرء بان يتلاعب بالمعاني المرتبطة بكلمة واحدة، بعكس اللغة العلمية التي تقوم باختزال هذه التعددية، وترتبط التعددية بثنائية الانتاج والاصغاء، **فريكور** يرى ان العلاقة الاولى مع الكلام ليست في ما يُنتج فقط، وانما في ارتباطه بالإصغاء الى حد كبير، يقول **ريكور**: ان علاقتي الاولى مع الكلام ليست هي ان انتجه، بل ان استقله (الاصغاء هو مكون الخطاب) اولوية الاصغاء هذه تدل على العلاقة الاساسية بين الكلام والانفتاح وعلى الغير، وتعتبر النتائج المنهجية مهمة: بحيث ان اللسانيات، السيميولوجيا، وفلسفة الكلام ترتبط حتما بمستوى التكلم ولا تبلغ الى مستوى القول، بهذا المعنى ،لا ترتب الفلسفة النظرية اللسانيات بالقدر الذي تضيفه الى التفسير، وبينما يحيل التكلم على الانسان المتكلم، يحيل القول على الاشياء التي قيلت[33]. وانعتاق اللسانيات من التفسير واقترابها من تخوم التواصل عبر اقتفاء الاحالات والعائدية لم يكن المسار الوتر الذي سلكه **ريكور**، وانما شفعه بمثاقفة لسانية صميمية، فطبيعة النشاط المعرفي المسكون بهاجس التساؤل المستمر ومراودة التكونات المطروحة وسبر الانماط المتبناة من قبل طائفة من اللسانيين اتاح له استكشاف الركائز الصلبة التي بُنيت عليها التحولات اللسانية في النصف الثاني من القرن العشرين، التي تعد البداية الفعلية لتكامل الانظار اللسانية المنهمة بذاتها وبالتواصل على حد سواء، وتعتبر **نظرية أفعال الكلام** من بين أولى النظريات التي حاولت بحث العلاقة بين اللغة والاتصال، الا انها واجهت نقدا واسعا، وخاصة فيما يتعلق بمعجمها الاصطلاحي، ولقصرها

أفعال التلفظ الثلاثة على الانتاج اللغوي فحسب، في حين ان مفهوم السياق المعرفي والاجتماعي والمؤسساتي والتاريخي له اهميته الاساسية في أي عملية ذات بعد تواصلي، وقد انتقد **ريكور** و**ميشيل فوكو** و**بورديو** جوانب من هذه النظرية، ولكنهم اكدوا جميعا، في الوقت نفسه، على طابعها الايجابي الذي يسمح بالخروج من المنعطف اللغوي كما ارسته الفلسفة التحليلية والوضعية المنطقية، وبينوا جوانب جديدة من مجالاتها التطبيقية سواء في المجالات التأويلي ام التاريخي ام الاجتماعي، هنا على الهيرمينوطيقا – يقول **ريكور**–ان تستدعي لا اللسانيات (لسانيات الخطاب باعتبارها متميزة عن لسانيات اللغة) فقط كما فُعل سابقا، بل نظرية افعال الكلام، مثلما نجدها عند **اوستن** و**سيرل**، يتكون فعل التكلم في نظر هذين المؤلفين، من تراتبية منسقة موزعة على مستويات ثلاثة :1–مستوى الفعل التعبيري أو الافتراضي، اي فعل القول 2–مستوى الفعل أو القدرة اللاتعبيرية، أي ما نقوم به ونحن نتكلم 3–مستوى الفعل التعبيري المولد، أي ما نقوم به بناء على القول[34]، ويميل **ريكور** الى القول ان الفعل التأثيري –وهو الفعل الذي نؤديه من خلال الكلام– هو أكثر جوانب الفعل الكلامي تعذرا على النقل، بقدر ما تكون الاولوية للا–لغوي على اللغوي في مثل هذه الافعال، فوظيفة الفعل التأثيري هي ايضا اكثر تعذرا على النقل، لأنه فعل اقل قصدية، ويستدعي قصدية ادراك من لدن السامع، اكثر مما في نوع من (المثير) الذي يولد (استجابته) بالمعنى السلوكي، وتساعدنا وظيفة القول التاثيري على المطابقة بين حدود سمة الفعل وسمة المنعكس اللغوي[35]، لخص بول ريكور مساهمة سيرل بقوله: حاول **سيرل** في افعال القول، بحث في فلسفة اللغة 1969 ان يذهب ابعد مما ذهب اليه **اوستن** في نظرية فعل القول ولن يدخل فيها تحليلات **فنجشتاين** و**غرايس** و**ستروسن**، فقال ان التكلم بلغة يعني الالتزام بشكل من السلوك المحكوم بقواعد، والتحكم بهذا السلوك يفهمه انعكاسيا المتكلم قبل انشاء ايه معايير من شانها التثبت من التميزات التي تعرضها عناصر اللغة، ولم يكتف **ريكور** بالمرور العابر او السريع على نظرية افعال الكلام، بل ذكرها في اكثر من موطن من

مواضع كتاباته المتنوعة، فقد وصف **ريكور** نفسه في نهاية مقاله حول (فلسفة اللغة) بقوله «وهكذا راى **بول ريكور** في التأويل: بحث حول **فرويد** 1965، ونزاع التاويلات: بحوث حول التاويل 1969» في علم دلالة الجملة، القريب من نظرية افعال الكلام، التنقل بين التحليل البنيوي لنص ما وتأويله، وتملك المعنى من قبل الفاعل، تملكا يزيد فهمه لذاته حين يفهم الاشارات الموضوعه في الكتابة، هو بالتالي فعل من افعال الفهم، وتتوسطه كل الاجراءات في التحليل البنيوي وفي التحليل المنطقي، وعندها لا يتعارض التفسير مع الفهم، وبالأحرى تصبح مجمل الوسائط الموضوعية بصدد تهيئة المجال لتملك المعنى، واخيرا لا يمكن فصل هذا التملك عن العمل النقدي[36].

3

لم تكن اطروحات **فرديناند دو سوسير** وما قدمه من معطيات لسانية التصقت باسمه فترة طويلة غائبة عن الخريطة المعرفية **لبول ريكور**، من هنا، اصبح التمييز بين البنيوية الفلسفية واللسانيات البنيوية هاجسا ملحا عنده، فهو يرى ان البنيوية الفلسفية تنطلق من تفكير ذي خصوصية محددة، ولكنها تضيف عليه رؤى بشأن الواقع الذي لم يعد يشكل اطروحة عند اللسانيين بقدر ما شكّل عند الفلاسفة، وقبل عزل النواة الفلسفية الخالصة من اللسانيات البنيوية تحفظ المبادئ التالية:

– **اللسان** بالمعنى السوسوري للكلمة، ويقوم على نظام فروقات بين جذر الكلمة وواقع اللغة الوحيد الذي هو عار عن الجوهر، سواء اكان جسمانيا أم فكريا.

– **الكود** (التقنين) الذي يحكم انظمة متراكمة بعضها فوق بعض، وهو لا ينطلق من اي فرد متكلم، انه بصورة اصح اللاوعي الفئوي الذي يجعل من ممارسة الكلام ممكنة بالنسبة الى من يتكلم اللغة.

– **الاشارة**، التي يعدها سوسور هوية اللغة الاساسية، وتتألف من فرق بين دال ومدلول، هذا الفرق داخلي في الاشارة لذا فهو يقع داخل عالم الخطاب،

والاشارة لا تتطلب وجود ايه علاقة خارجية كالعلاقة بين الاشارة والشيء التي وضعها **القديس اوغسطين** في اساس نظريته حول اللغة.

وتصور **اللسان** بانه نظام بدون (اشياء) فضلا عن عدّ عالم الإشارات مصنوعا من اشارات محددة تماما بصفة داخلية خالصة اي بالفرق بين الدال والمدلول، سيغري اعتبار حركة الدال والمدلول كالمطلق بالذات وتلك هي الغاية الفلسفية للبنيوية، فالمقارنة مع الفلسفة التحليلية للغة سوف تدل على رهان محدد، فمنذ **فريج** و**رسل** و**فتغشتين** تحتل مسألة الاسناد مركزا مرموقا في كل التحليلات، وتدور نظرية اسماء الاعلام والاوصاف المحددة المستكملة بنظرية تحديد هوية الافراد الخصوصيين عند **ستروسن** و**سيرل** حول هذه الصفة، علما بان حقيقة الجملة القصيرة تتعلق بإسنادها لا بمعناها المثال، اي في المآل الاخير، بقدرتها على التطابق مع ما هو قائم، ولكن الجملة القصيرة مترسخة في الكائن بواسطه فعل قوامه التماهي مع شيء، ينطبق البيان ويتحدد للإسناد هويته (او ماهيته) مع هذا الشيء الواحد، وهكذا لا وجود للحمل بدون اسناد ولا اسناد بدون موجود، هذا التركيز على الاسناد وعلى السند يدل على نظرية في اللغة تتركز على فعل القول وعلى الاستعمالات العادية للغة، بالنسبة الى البنيوية لا يهتم الحكم المسبق على الاسناد بالثورة اللغوية التي تتيح فصل الدال عن لغة الاشياء المدلوله، ليؤدي إلى فصله عن الواقع خارج اللغة، واكثر من ذلك، بالنسبة الى فلسفة تنطلق من تقليص الكلام والذاتية والفاعل، فان الاهتمام بالإسناد وبالسند هو بصورة أولى ما يعطي ويحجب امكانية أساسية كامنة في اللغة، علما بأن اللغة تعمل لذاتها كحركة دال ومدلول[37]. ويمكن استشفاف محاولة **ريكور** –في نقده للبنيوية ولأطروحات **دي سوسير** اللغوية– في اثبات ترابط اللغة بالكلام وعدم الفصل بينهما باعتبارهما مؤسستين قائمتين بذاتهما منفصلتين احدهما عن الأخرى كما هو متوراث عن **سوسير** في عدّه الكلام متعدد الإشكال متنافر المسالك مختلف الصيغ تتنازع دراسته مجالات متعددة من طبيعية وعضوية ونفسية، وينتمي إلى الدائرة الفردية والاجتماعية معا، أما اللغة فعلى العكس من ذلك كل مستقل

بذاته قابل للتصنيف، واللغة نظام من الرموز المختلفة التي تشير إلى أفكار مختلفة يمكن دراستها بصورة مستقلة عن الكلام، وإذا كان الكلام متنافراً فاللغة بطبيعتها التناسق والتوافق غير ان قراءة **ريكور لسوسير** لا تقف عند نقطة نظام واحدة، هو يرى في بعض ما رقن ان الانظمة السيميائية هي انظمة (مغلقة) في ان العلاقة بين اللغة والواقع الخارجي غير السيميائي منفصمة، وجاء التعريف الذي قدمه سوسير للعلامة متضمنا هذه المسلمة اصلا، فبدلا من ان تحددها العلاقة الخارجية بين العلامة والشيء، وهو ما ينبجس عنه اعتماد علم اللغة على نظرية في الكيانات اللغوية الخارجية، تتحدد العلامة بالتناقض بين جهتين، تقع كلتاهما في محيط العلم الفريد (علم العلامات) وهاتان الجهتان هما الدال كالصوت او الشكل المكتوب او الايماءة او اي وسط مادي، والمدلول اي القيمة الاختلافية في النظام المعجمي، وكون الدال والمدلول يسمحان بنوعين من التحليل –التحليل الصوتي في الحالة الاولى والتحليل الدلالي في الثانية –الا انهما يشكلان العلامة، هذه المسلمة الاخيرة تكفي لوسم البنيوية بانها نمط كلي من التفكير يتخطى جميع الاشتراطات المنهجية، اذ لم تعد اللغة تظهر بوصفها توسطا او وساطة بين العقول والاشياء بل تشكل عالمها الخاص بها، وبعبارة وجيزة لم تعد اللغة تعامل بوصفها (صورة حياتية) كما يعبر **فتغشتاين** –بل صارت نظاما مكتفيا بذاته ذا علاقة داخلية فقط وعند هذه النقطة بالضبط تختفي وظيفة اللغة بوصفها خطابا نظريا[38]، ورغم ان معظم مبادئ سوسير عرفت من قبل معاصريه وسابقيه امثال **جان بودوان دي كورتينه** و**كروزوسكي**، الا ان **سوسور** – بحسب **ريكور**– اعطاها شكلا نقيا وتعبيرا واضحا، واصبحت مبادئ محاضرات اللسانيات العامة ملكا عاما ولكن بذات الوقت اعطى للأجيال القادمة عددا كبيرا من الالغاز غير المحلولة، يتعلق اللغز الاول بالإشارات (الهويات) التي يرتكز النظام عليها، وقد انتهى بان اعتمد المفهوم الرواقي (كل شيء في الطبيعة يقع بالتعقل الكلي) للإشارة اللفظية كظاهرة ذات وجه مزدوج مؤلف من الدال المنظور والمدلول المفهوم المدرك، وهكذا استبعد العلاقة بالشيء الذي يقع خارج نطاق

اللسانيات كي لا يأخذ الا بفرق داخلي موجود في داخل الاشارة بالذات لكنه في الوقت نفسه استمر يعطي تأويلا سيكولوجيا للدال والمدلول، **فريكور** في نقده للبنيوية، يحاول إثبات أولوية الكلام على اللغة، والحدث على النظام، والمعنى على البنية. يقول «إن نوع التأويلية الذي أحبذه الان، من التعرف على معنى النص الموضوعي شيئا متحيزا عن مقصد المؤلف الذاتي، وهذا المعنى الموضوعي ليس بالشيء الخفي فيما وراء النص بل هو طلب يوجه إلى القارئ، وبالتالي فان التأويل هو نوع من الخضوع للأمر الصادر من النص فهي لا تنبع من العلاقة المتبادلة الرابطة بين ذاتية المؤلف وذاتية القارئ، بقدر ما تنبع من الارتباط بين خطابين، خطاب النص وخطاب التأويل»[39]، وعلى الرغم من النقد الذي وجهه للبنيوية، الا انه في ذات الوقت افاد منها كثيرا في تأسيسه للتأويلية المنهجية التي ينادي بها، فقد اكد على ان انتقاله من تأويلية رومانسية الى تأويليه موضوعية او منهجية يعود الى ما سماه بـــ (رحلة طويلة في البنيوية) وكان من وقع هذه الرحلة عليه ان تخلى عن مفهومه السابق للتأويلية بوصفها تأويلا للغة الرمزية، فالبنيوية تعد اللغة عبارة عن نسق من الرموز تعبر عن أفكار، وهذا التصور لم يكن غائبا عن تأويلية **ريكور** القائمة ضمنا على الرموز بما تحمله من معان مزدوجة تعبر عن معاني متعددة وأفكار مختلفة، هذه النقطة وظفها **ريكور** وعمل على تطويرها ضمن الدائرة الهرمنيوطيقية لفلسفته التأويلية، وتبدو العلاقة بين النسق والمراقب علاقة غير تاريخية، فهو يقدم تفسيره الخاص لمثل هذا التعالق بين الفهم وكيفية توظيف المعاني معللا ذلك بعدم وجود (دائرة لتفسير النصوص) خلافا لما طرحه **شلايرماخر** و**دلتاي**، فضلا عن عدم وجود تاريخانية لعلاقة الفهم، معللا ذلك بان العلاقة موضوعية ومستقلة عن المراقب، بناء على هذا التصور، تعد الانثربولوجيا البنيوية علما وليس فلسفة، وهذا ما يميز اللسانيات التزامنية من اللسانيات التعاقبية، فالتاريخ يأتي ثانيا، ويظهر بوصفه إتلافا للنسق، وفي هذا كتب **سوسير** قائلا: لن يتغير النسق مباشرة على الإطلاق، ذلك لأنه ثابت في ذاته، وتتلف بعض العناصر فقط، بغض النظر عن التضامن الذي يربطها بالكل والتاريخ

مسؤول عن الغوص لا عن التغيرات الدالة، وتمثل وقائع سلسة التزامن جملة من العلاقات، في حين ان وقائع سلسلة التعاقب تمثل جملة من الإحداث في النسق، ومنذئذ غدت النزعة التعاقبية، لأنها هي نفسها غير ملموسة، ضربا من المقارنة بين حالات نسق سابق ونسق لاحق[40]. ويؤكد **ريكور** ان ضم التعاقب إلى التزامن هو المهم، وليس التعارض بينهما، هذا الضم هو الذي سيشكل مسألة الإدراك في تفسير النصوص، فالتعاقب ليس دالا إلا بعلاقته مع التزامن، ويكفي هذا المسح الوجيز للثنائيات الاساسية التي اقامها **سوسير** لكي يبين لماذا كان تطور علم اللغة مشروطا بوضع الرسالة بين قوسين لصالح الشفرة، ووضع الحادثة بين قوسين لصالح النسق، ووضع القصد بين قوسين لصالح البنية، ووضع نسقية التراكيب في الانساق التزامنية بين قوسين لصالح اعتباطية الفعل وهكذا يصبح الرمز والتأويل بمثابة مفهومين متضايفين، فحيث توجد معاني متعددة للرمز فثم تأويل لابد منه لجعل هذه المعاني واضحة وجلية من هذا التحديد المزدوج للميدان السيمناطيقي، والواقع ان هذه الرموز بحسب رؤية ريكورتجد تعبيرها عن نفسها في اللغة ،فلا توجد رمزية قبل كلام الانسان، ففي اللغة وحدها يتم التعبير عن الكون والرغبة والخيال، وهذا معناه ان الكلام ضروري دائما لأجل التعبير عن العالم وعن ظهور المقدس في التاريخ، وايضا لأجل فك مغاليق الأحلام بواسطة نقلها الى مستوى اللغة من خلال الرواية[41].

إن فكرة كون اللغة نسقا مغلقا من العلامات، يشير فيها كل عنصر إلى عناصر النسق الأخرى فقط، تستبعد دعوى التأويلية في الوصول إلى ما وراء الحس ــبوصفه المحتوى الذهني للنصــ أو إلى الإحالة إي ما يقول عنه العالم، فاللغة عند البنيوية لا تشير إلى أي شيء خارج ذاتها بل تشكل عالما خاصاً لها بذاتها، ولا تستبعد البنيوية إحالة النص إلى العالم الخارجي وحده، بل تستبعد كذلك ربطه بالمؤلف الذي قصده، والقارئ الذي يؤوله وان هذا النسق لا يقوم على مستوى شعور المتكلم، بل على المستوى الأدنى منه، وهو مستوى من نوع اللاشعور البنيوي، وتستخلص البنيوية، بما هي

فلسفة، ان مدلول اللغة يجب ان يتحول الى مجمل الاحداث العملية التي يرتبط بها إعلان ما، وقد حاول **بلومفيلد** بهذا ان يصوب اللغة وفقا لخطاب العلوم الطبيعية، وكما هو ظاهر، انها فكرة العلومية (الاسراف في اعتماد العلم) طبقت على اللسانيات موضوع الاهتمام ،ومن اجل ان يكون المرء عمليا، هل يجب ان يكون ميكانيكا وسلوكيا؟ في كل حال لا يستطيع الفيلسوف الا ان يلاحظ ان اللسانيات كما يقول **بلومفيلد** هي الوحيدة التي يمكن ان يقال عنها انها ضد الفلسفة وانها ضد الفكر وانها ضد السيمانتيه (اي علم الدلالة)، ويسوغ **ريكور** انهمام الفيلسوف باللسانيات بعدم صلتها بثقافته الواسعة (الابستمولوجية) فقط، وانما لقوة الانتشار والتعميم في نماذج الوصف والتفسير.

-4-

اعتقد **ديكارت** سابقا بأن الوعي يلتقط الحقيقة مباشرة حتى حين يشك بكل من حوله، ومن ثم، فإن الكوجيتو (انا أفكر) يظل ثابتا متمسكا باليقين المنبثق من حقيقته، في حين يصف **ريكور** الكوجيتو بانه مجرد مفهوم مجرد فارغ من كل محتوى إن لم يمر عبر توسط الأفعال والأعمال ونتاجات الآخرين والمؤسسات وإقامة تصورات وتمثيلات لكل ما هو مباشر وهذا ما تقوم به فلسفته التفكرية فهي عنده لا تبدأ من حقيقة مطلقة،لان ملء اللغة يسبقها، وإنما تبدأ من الذات (لأنها هي التي تشّيد مسألة المعنى وأساس المعنى) غير ان الذات التي تؤول لنفسها تكف عن أن تكون هي الكوجيتو (أفكر) حال تأويلها الإشارات: إنها موجود يُكتشف بواسطة تفسير حياته وهو قائم في الكائن قبل أن يثبت من ذاته ويهيمن عليها وفقاً لهذا المعطى فان التأويل سيكتشف طريقة في الوجود ليبقى الكائن من البداية إلى النهاية كائنا مؤولا، وهذا التصور الذي قدمه لم يأت اعتباطا، فكون التأويلية مثّلت المنعطف الثاني في الفلسفة دعمت هذا التصور بقوة وجاء رفع **غادمير** -الذي اولى التأويلية اهتماما خاصا- اللغة الى مستوى الفلسفة الاولى ليبرهن على هذه التوجه فضلا عن وسم **هيدغر** لها ببيت الانسان، هذا التصور المسبق يلخصه قيامها على علاقة ربط متبادلة، امام هذه

المراجعة المتعلقة بالمكان الانطولوجي للغة، فضلا عن استنادها على رابط تطابق وتوافق وملاءمة، لذا، فهي تقوم عند مستوى الجملة القصيرة وتشكل نظرية إقلابية في اللغة، ان الانتقال من الحقيقة–المطابقة الى الحقيقة–الكشف يعني تجاوز الوظيفة الاقلابية والانتقال الى الوظيفة التأويلية التي بموجبها تكون اللغة الكاملة هي اللغة التي تبيّن بمعنى الترك والتخلي، وبذات الوقت يجب تغيير النماذج، فاللغة الكاملة ليست اللغة الحسنة الصنع التي يبنيها المناطقة ولا اللغة العادية التي يصنعها التحليل اللساني ،انها لغة الشعراء والمفكرين الاصلاء السابقين على **سقراط**، ان هؤلاء هم الشهود على بُعد اللغة الذي يسميه **هيدغر** (القول) والذي يتحكم بالتكلم في اللغة العادية وفي اللغة الممنطقة، وحده القول يربط بمهمة الكشف والتبيين هذا القول هو الذي يستحق الاستماع له والاتباع له بالطاعة[43] ويتفق **ريكور** مع كل من **هيدغر** و**غادامير** على عدم قيام التأويل على أساس من وعي الذات النفسي ولكنه يقوم على أساس من الأفق التاريخي أي الوجود المتناهي في العالم، فالتأويل هو تفاعل مع نص العالم أو تفاعل مع عالم النص عبر إنتاج نصوص أخرى، وجاء توظيف **ريكور** لطاقات التجديد التأويلي التي تنطوي عليها (اللسانيات) توظيفا يفوق ما كان **غادامير** يروم أن يصنعه في تأويله من بعد أن تيقن من مقام اللغة في عملية التأويل، الا انه يختلف مع **هيدغر** في إصراره على توضيح بنية الفهم الأصلية في الإنسان الوجود هنا، فما يميز **ريكور** في هذا المنوال تشديده على ان ينظر التأويل في بنى اللغة وتراكيبها وفي أساليب التعبير وصيغه فضلا عن تقنيات الكشف التي يتوسل بها الكاتب للتفرد في الإفصاح عن مكنونات فكره، ولا يعدو الطريق الطويل الذي يقترحه **ريكور** الا محاولة يُنقل التفكير عبرها إلى مستوى الانطولوجيا (الكينونة أو الوجود) أي الإتيان بعلم من الوجود أو الكينونة مباشر ومنعتق في الأساس من كل مطلب منهجي، **فريكور** يرى ان **هيدغر** قد نقل مشكلة التأويل من الطرح السيكولوجي الى الطرح اللغوي، ومن النص الى اللغة، ومن الاشكالية الثقافية الى اشكالية (الكائن في العالم) اذ لم يعد الفهم عنده فكرة سيكولوجية «فقد انفصل تماما عن كل معرفة للغير، عن كل ادراك

لأي وعي غريب، ان الفهم يؤول بعبارات انطولوجية باعتباره احد مكونات الكائن طارحا على نفسه مسألة الكينونة انطلاقا من اوضاع ومن مشاريع محددة وعلى ركيزة من الفناء والانتهاء»[44]، وطبقا لمثل هذا التمشي يكون التأويل هو المنهج الاساسي للممارسة الفعلية للفلسفة التي اضحت تستند الى قطبين: الاول منهما لغوي، اي الحقل اللغوي لاشتغالها، والثاني يتمثل في عملية احياء المعنى من داخل (الظاهراتية)هذا الفكر الذي جسمت فيه ازمة المعنى تحديدا كيفية الاشتغال على (فهم) دلالات المفهوم الشيء الذي استدعى بدوره كما يقول **ريكور** غرس **الهيرمنيوطيقا** في الظاهراتية حتى يتسنى لنا بذلك معاودة احياء المعنى من داخل الظاهراتية ولكن في فضاء الدائرة الهيرمنيوطيقه، الا ان اشكالا يسيطر على اذهاننا بعد هذا التمشي مفاده: كيف يمكن لنا ان نحدد من منظور **بول ريكور** ارضية انتاج المعنى؟ وهل ان دلالات هذا الإشكال تحيلنا حتما على الاستعمال الخالص للغة؟ ام انه يتخذ من اللغة المسند الأساسي لاكتساح حقل التحليل النفسي والتاريخ الفلسفي ساعيا في الآونة ذاتها لمعاودة إحياء المعنى ما بين الفهم والتفسير والتاويل؟ هذا التواشج بين المعنى والفهم والترابط بين اللغة و الذات يمثل الاساس الذي يقوم عليه التأويل عند **ريكور**، بمعنى ألا تكون العلاقة بينهما انعكاسية أو تقوم على أساس التماهي بين اللغة والذات ولكن عبر رؤيا تتوسطها العلامات والرموز والاستعارات والمجاز، فأهمية اللغة عنده نابعة من كونها هي التي تؤسس حقيقة الذات ولا تكمن فقط في النسق المغلق للعلامات، وإنما تقصد شيئا وتفتح عالما، اللغة هي أن نقول شيئا عن شيء أمام ذات حاضرة أو نص كخطاب مثبت بالكتابة[45]، وهذا ما يمثل الطريق الطويل التي يقترحه **ريكور** والتي على الذات ان تمارسه لكي تثبت وجودها او كينونتها، وبينما يسلك **هيدغر** طريق الوجود القصير بوصفه ذروة التأويل، يفضل **ريكور** (الطريق الطويل) الذي يفحص مختلف الانعطافات الضرورية التي يجتازها التأويل خلال: اللغة والأسطورة والايدولوجيا واللاوعي قبل أن يصل إلى ذروة الوجود، ان خطر هذه النتيجة بيّن وجلي، فهي تقلب قلبا كليا المنظور الانطولوجي للغة كما صاغه **هيدغر** و**غادمير**

بوجه خاص، وكما اعتمدته الفلسفة اللغوية على وجه العموم، وهذا ما يؤدي الى طرح علاقة بوصفها استعمالا واحالة بموضوع التاويل[46]، ومن هنا، لا يتحول السؤال (ماذا يعني فهم لغة ما؟) الى سؤال تأويلي الا عندما يوضع فهم اللغة الى جانب الفهم التاريخي والفهم الجمالي عندها تتمظهر اللغة بوصفها وسطاً كونياً تنتشر فيه كل تجربة للحس بدلا من وسمها منطقة ثالثة الى جانب التاريخ والفهم، إن حالات مثل التفاهم والانصات وعمل الترجمة من لغة الى اخرى تقدم منافذ محددة للمشكلة العامة: مشكلة الفهم التي هي دائما صراع ضد المسافة وضد السمة الاجنبية فيما لا يُفهم لأول وهلة، ان المكتوب هو الوسيلة الفضلى لمعرفة البعد معرفة تقضي بالمقابل إعادة تملك المعنى، ولهذا يشكل المكتوب ايضا موضوع تأويل افضل، وكما ان كل تراث يصبح بفضل الكتابة واقعا لسانيا، فإن كل فهم سواء كان تاريخيا أم جماليا يتمتع بوجه، فاذا فهمت اللغة هكذا فإنها تصبح الشيء الذي به (يتحصل الانسان عالمه) وليس فقط بيئة او إطار، عالم نقف منه على بعد ونقف امامه، هنا تكمن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها بشأن أطروحة **همبولت** القائلة ان الالسن هي رؤى او مشاهد من العالم، شرط ان نضيف ان كل تراث منفتح على كل تراث آخر، وان كل عالم من العوالم قائم على اللسان منفتح بذاته على كل فهم ممكن وهو قابل للاتساع اللا محدود، وما يكوّن لسانا ما ليس هو (صرفه ونحوه) ولا هو مصطلحاته فقط، ولكن قدرته على إنطاق ما يقال في التراث، هذه القناعة تبعد حتما النقاش عن الصعيد اللساني وتنقله الى جانب **هيغل** والى جانب العصور الاغريقية القديمة[47]، ولم يكن انتقال **ريكور** بين تيارات فلسفية متنوعة انتقالا طفريا، وانما كان وليد قراءات وحوارات دائمة مع مختلف التوجهات الفلسفية، انتقل **ريكور** من الفلسفة التأملية الى الظواهرية واخيرا الفلسفة التأويلية، وفي انتقالته الاولى طُرحت عليه المشكلة اللغوية، وفي هذا الصدد يقول «جلبت مشكلة الشر الى حقل البحث معضلات لغوية جديدة لم يسبق ان حدثت، وهذه المعضلات اللسانية او اللغوية كانت قرينة باستعمال الرمزية، باعتبارها مقاربة غير مباشرة لمشكلة الأثم» والتأويلية المتبناة من

قبل **ريكور** ترفض الانغلاق اللغوي البنيوي او الإفراط في عبادة النص بوصفه نهاية مكتفية بنفسها، إن التأويلية هي أكثر تعلقا وارتباطا بالنص لان عملها لا يقتصر على بنيته وسياقه وتشكله فقط مثلما تعمل البنيوية، بل تتعداها مهتمة الى ما يتوخاه النص من مغزى غير ظاهر، وتعمل أيضا على قراءة النص قراءات متعددة، واحدة تتقارب مع ما يريده المؤلف من تفسير أو تأويل، وأخرى مغايرة تماما لما يريده المؤلف، فواحدة تعطي لذات المؤلف كينونتها ووجودها، وأخرى تستبعدها تماما وتحطمها حينما تحاكم أو تقرأ النص بمعزل عنه وتغيبه وتنفي وجوده، فالتأويلية لا تعلن بشكل صريح موت المؤلف ولا موت القارئ، بل تعتقد ان النص بمجرد خروجه من دائرة المؤلف يصبح ملك احياز المتلقي، والتأويلية –بحسب وسم **ريكور** لها– تحوي كل المناهج في داخلها، فمرة بنيوية وأخرى ضدها، ومرة تفكيكية وأخرى مركزية عقلانية، مدافعا في مستوى **الرمز** عن أطروحة الانفتاح متسائلا: ماذا نعني هنا بالانفتاح؟ نعني ان في كل حقل تأويلي، توجد **للتأويلية** سمة لسانية وغير لسانية، أي سمة اللغة وسمة التجربة المُعاشه، الامر الذي يشكل خصوصية التأويلات، فهي تكمن وفق المسار الاتي: ان قبضة اللغة على الوجود وقبضة الوجود على اللغة تتحققان عبر قنوات مختلفة، وفي النهاية «لا يوحد **ريكور** ديالكتيك للعام والخاص، المعرفة والخبرة، الإحالة والمعنى، الواقع والخيال،الاخر والذات، فالمعنى موضوع مثالي وواقع حقيقي تمم الاحالة اليه، وتحقيق المعنى هو القوة الما وراء لسانية الخاصة، غير القابلة للتحليل، المتجسدة في رغبة المؤول، فضلا عن كونها المعنى العام اللساني القابل للتحليل الذي يقدمه المؤول في موقف ثقافي معين»[48]. ولم يكن اثر الفلسفة التحليلية وخاصة مدرسة **اكسفورد** غائبا عن تصوره للتأويل، اذ يرقن في هذا الصدد: لا اعتقد ان هذه الفلسفة تمتلك الكلمة الاخيرة، بل ارى انها على الاقل مرحلة اولى ضرورية في البحث الفلسفي، وفي رايي، إن مساهمة فلسفة اللغة العادية ذات شقين: اولا، انها اثبتت ان اللغة العادية لا تعمل ولا يمكن ان تعمل ولا ينبغي ان تعمل وفق نموذج اللغات المثالية الذي اقامه المناطقة

وعلماء الرياضيات، ولقد ظهر لي ان هذه الخاصية الترادفية للكلمات التي نستعملها في اللغة العادية هي الشرط الاساسي للخطاب الرمزي، ومن ثم، فهي اكثر الطبقات بدائية في نظرية الاستعارة والرمز. وثانيا تبدو لي اللغة العادية –متبعا في ذلك اعمال **فنجشتاين** و**اوستين**– نوعا من المستودع للتعبيرات التي حافظت على اقصى الطاقات الوصفية في ما يخص التجربة الانسانية، ولا سيما في عالمي الفعل والمشاعر[49]، ويبدو للتتبع الدقيق لقوة اشتغال الحقل التاويلي عند **ريكور** ارتكازه على تأويلية (الرمز) التي مثلت الدافع الأساسي والفعلي داخل الحقل اللغوي لإنتاج او خلق (المعنى) من كيان الخطاب اللغوي وهو ما حاولت (الفلسفة التفكرية) من خلاله رسم فضاء الدائرة التأويلية بفروعها المتعددة، غير ان هذا الارتكاز لم ينبت عما يتداخل معه من نقود وسمت بها التأويلية، فينبغي ان نذكّر باستمرار اقتراب **ريكور** من ابحاث **فوكو** و**بورديو** ولو بشكل مغاير بفعل طبيعة النقد الذي وجهه للتأويلية «عندما تجاهلت علاقات اللغة بالفعل والسلطة، لأنها اعتقدت ان كل شيء يجري كما لو ان اللغة اصل له»[50].

ويؤكد **ريكور** أن الفهم القدرة أو الاستطاعة التي نمتلكها بالاعتماد على أنفسنا في أن نعرف بنائية النص ووضوحه، تتأتى عبر فك الرمز أو معرفته بوصفه الواسطة بين النص (المادة، العالم، المكتوب....الخ) والذات التي تمارس فاعليتها إزاء النص، وكأنها استعادة وجودية للذات عبر تماهيها مع النص هذه هي العلاقة الأولى والأكثر أصاله بين مفهوم التأويل وبين مفهوم الفهم، إنها تقوم بنقل المشكلات التقنية للتفسير النصي إلى المشكلات الأعم للمعنى واللغة، فالفهم حينما يتعلق بالنص تكون مهمته استعادة اللغة التي يقفز عليها الرمز إثناء محاولته التوسط بين عالم النص الذي هو بيئته وعالم الذات الذي يمثل بالنسبة إليه الشرط الوجودي للعودة إلى التمثلات الأصلية في عالم ما قبل النص وحينما نتكلم عما نفهمه يكون الفهم قد استعاد اللغة التي بموجبها يتأسس الوجود الإمكانية للذات الامر الذي عبر عنه **ريكور** بقوله: اعني بالفهم القدرة على أن نعيد بأنفسنا ومع أنفسنا عمل تبنين أو بناء النص والفهم هنا معناه متابعة حركة النص من دلالته إلى مرجعيته

أو من تعبيره إلى (حول) ما يعبر عنه وهو أشياؤه ووقائعه بالذات، ليخلص **ريكور** إلى أن دلالة النص ليست (وراء) هذا النص بمحاذاة قصدية المؤلف ولكن (قبله) من جهة المرجعيات أو العوالم التي يفتحها ويتيحها، فضلا عن الانتقال من دلالة النص إلى المرجعية الخارجية على سبيل المطابقة أو الاختلاف بما تتيحه المصداقية[51]، وخلاصة القول في هذا المضمار ان التأويلية التي يسعى اليها **ريكور** تُكسب اللغة مقام الصدارة في عملية التأويل ،فالفهم الذي يصبو اليه الانسان لا يتحصل له فقط من جراء انعقاد الكينونة الانسانية او الوجود الانساني على ادراك معنى الوجود وهو ما كان هايدغر يقول به، بل يأتيه خصوصا –بحسب **ريكور**– من الاعتناء الصابر الفطن المتبصر بتطلب وجوه اعتلان المعنى في تعابير اللغة التي لا حصر لها، ولا يكفي النظر في بنية انتماء الانسان الى الوجود حتى يتيسر للمفسر ان يحظى بتفسير جلي لحركة الاختبار الانساني، يجب في المقام الاول النظر في موقع اللغة وهويتها وطبيعتها وعملها وفعلها التعبيري والابلاغي، ولهذا السبب بعينه أصر **ريكور** على انتهاج الطريق الطويل طريق التحري عن ضروب اعتلان المعنى في تنوع أساليب التعبير اللغوي، وطبيعة العلاقة بين الذات وما يقابلها شغلت المناخات المعرفية عند **ريكور** الى مديات قصوى، ذاهبا في هذا المشغل الى (ان وضعية الذات المتكلمة تتضمن وضعا من التخاطب ينشئ تقابلا بين الذات والانت) وفي صميم هذا التقابل يجري شيء من انكشاف المعنى الذي يصبو اليه المتخاطبان، بيد ان هذا المعنى لا يتجلى الا في داخل اللغة التي ينتمي اليها جميع المتخاطبين، فاللغة هي التي تحتضن المعاني التي يسعى اليها كلام المتكلمين (ليس الانا والانت هما فقط اللذين يتصدران الموقع الاول في مسرى التخاطب، بل اللغة نفسها تتصدر هذا الموقع بما هي مؤسسة، فنحن نتكلم، اي انا نتكلم، وانت تتكلم وهو يتكلم، ولكن ما من احد يخترع اللغة) فاذا كان **ريكور** يسمي اللغة مؤسسة، فلان الكلام الانساني يتخطى مشيئة المتخاطبين في استخراج المعاني التي يتوقون الى تناولها، اللغة او الكلام اوسع من فعل التخاطب، غير ان فعل التخاطب هو الذي يتيح للكلام ان يُظهر غنى

المعاني والمضامين والحقائق التي ينطوي عليها، ولشدة ما اصر **ريكور** على مقام اللغة، طفق يعتبر ان كل فعل انساني يشتمل على طابع لغوي وبالأحرى على بُعد لغوي، ومن جراء اشتمال الافعال الانسانية على هذا البعد اللغوي يتغيا لعملية التأويل ان تستطلع في هذه الافعال ما تحمله في دواخلها من ايحاءات شتى تومئ الى المعنى المنشود، حتى لو ثبت حقا ان لكل اختبار بُعدا لغويا، وان هذا البعد اللغوي يطبع كل اختبار ويخترقه اختراقا، فان مع ذلك، ينبغي للفلسفة التأويلية الا تبدأ بالبعد اللغوي، بل ينبغي لها اولاً ان تفصح عما يأتي باللغة الى الاعتلان، على هذا النحو تصبح اللغة هي الحامل لكل الاختبارات الانسانية على تنوع هويتها ومجالها ومقامها، وتصبح هي الكاشفة لتجليات المعنى التي يستثيرها تخاطب الناس وتشاركهم وتفاعلهم وتعاملهم[52].

وجاء توجه **ريكور** لدراسة اللغة واللسان وكل أطروحات هذا الاتجاه والافادة من الجوانب التي تتشارك مع التأويلية فيها اعتقادا منه بعدم جدوى مناقشة اراء أي مدرسة او اتجاه فكري او فلسفي مالم تكن هنالك دراية كاملة بمفاصل فلسفتها، الامر الذي عبر عنه بقوله «حين واجهني هذا الموقف حاولت إن يكون رد فعلي على النحو الآتي، في البداية حاولت إن أكون أكثر دراية بالمشكلات اللسانية، ثانيا حاولت إن ادمج في داخل التأويلية قدر ما استطيع من هذا المنهج البنيوي بإقامة رابط أفضل بين مرحلة التفسير الموضوعي ومرحلة الاستحواذ الذاتي. وتعكس مناقشاتي مع شتراوس وعنه هذا الجهد»[53]، يريد **ريكور** القول إن وظيفة **التأويل** ليست في أن تجعل نصا ما يدل على شيء آخر فحسب، ولا حتى ان يدل على كل ما يستطيعه، أو أن يدل دائما أكثر حسب العبارات السابقة بل هي في أن يبرز ما اسميه اليوم "**عالم النص**"[54]. وهناك مقارنه جديدة سيميائية يقدمها التمييز بين اللغات الطبيعية واللغات المصطنعة فهذه الاخيرة هي اساسا لغات مقعدة (تقوم على قواعد مصطنعة اصطلاحية) بنيت من اجل غايات علمية او تقنية بحسب المقتضيات الرمزية لدى العالم الرياضي. وهي تطرح ثلاثة انواع من المسائل: تحديد سمات اللغات الطبيعية التي تبقى غير قابلة

للتحويل الى لغة مقعدة، وذلك بواسطة طريقة التفريق، تحديد سمات اللغات المقعدة التي تبقى متعلقة باللغات الطبيعية، تحديد الحقل والحدود من اجل التعاون بين اللسانيات والرياضيات داخل لسانيات رياضية محددة، بشأن النقطة الاولى جرى التركيز على تعدديتها وعلى عدم امكانية رد بعضهما على بعض في اساليب الخطاب غير الاساليب (التثبتية) أمر، تمنّ، سؤال. السؤال الثاني يعثر على عنصر حل في الجواب عن المسألة الاولى: من المعقول الاعتقاد بان اللغات المقعدة تظل تستقي من اللغة العادية نوعا من قوة التخييل والاختراع. ولهذا تبدو الرموز الرياضية محتفظة بتجذر في كلمات اللغة العادية.

اما المسالة الثالثة مساله التعاون بين اللسانيات والرياضيات فان فكرة اللسانيات الرياضية لا تعارض على الاطلاق الاعتراف بالصفة الخصوصية الذاتية لبنية اللغات الطبيعية بالنسبة الى اللغة الصورية، ان المعالجة الرياضية الخالصة لبنية اللغات البشرية لا تقتضي بالفعل اي غموض او التباس بين النوعين من اللغات، وذلك بمقدار ما تأخذ النظرية الرياضية دور لغة – عليا بالنسبة الى اللغة المدروسة ،من ذلك ان هاريس في (بنيات اللغة الرياضية 1968) قد استخدم بالضبط نظرية المجملات لكي يقارن فيما بين اللغة الطبيعية والنظام المقعد، ويمكن ان نضيف الى هذه المجموعة من المسائل البحث القائم حاليا حول الترجمة الاوتوماتيكية وتعد طبيعة العلاقة بين اللسانيات والسيكولوجيا من ادق المواضع الممكنة: فقد تشكلت االلسانيات بمعنى ما ضد كل تأويل للعناصر اللسانية بشكل صور ومفاهيم نجد ايضا آثارها عند **سوسير** ولكن ليس عند **هليمسلف**، في قبال وجود انطباع مفاده ان اللسانيات البلومفلدية تدين للسيكولوجيا السلوكية بمفهومها كلغة حديّ الحافز والجواب، وما يسمى بالسيكولوجيا اللغوية ناتج بالضبط عن حصول اللسانيات على الاستقلال الذاتي عن السيكولوجي ،وهذا يعني بالمعنى الدقيق للكلمة، انها علم مشترك بين مجالات متعددة، يفترض بآن واحد، اطلاعا ممتازا وحادا بالذاتية الخصوصية لسيكولوجية المسائل

مثل تلقي الرسائل وفهمها وتعقلها وتمييز التقنين وتعلم اللغة واضطرابات النطق[55].

وتقوم اللسانيات كندّ للسوسيولجيا منذ قيام المقارنة عند مستوى التقنيات بالذات وليس عند مستوى الاستخدام، اذ ترتبط (السيوسولوجيا اللسانية) حتى اليوم بالتنوع اللساني، وبهذه الصفة، فإنها تشكل حتى الان مجالا علميا مشتركا ومختلطا، فهناك مشكلة اساسية اكثر حدة منذ القيام بمعالجة الظاهرات المقننة مشابهة للظاهرات اللسانية، في العمل المهم الذي قام به **كلود ليفي شتراوس** بالدرجة الاولى لأنه قرر ان يعالج مجمل الوظائف الاجتماعية بعبارات الاتصال – توصيل الرسائل، توصيل المنافع، تبادل النساء، مستطيعا ان يعالج العلم الاجتماعي كحقل تطبيق للنماذج البنيوية في اللسانيات، ويتم نشر هذه النماذج في الوسط لنظرية من نظريات الاتصال، اذ لا يوجد بين انواع الاتصالات الا فروقات في المستوى الاستراتيجي، ويذهب **ريكور** الى ان التمييز بين علم الدلالة والسيمياء يشكل مفتاح مشكلة اللغة باسرها ،وتقوم مقالاته الاربع على اساس هذا التفريق المنهجي الاولي، ويؤشر في ملاحظاته الاستهلالية ان هذا التمييز هو اعادة تقييم لما طرحه **افلاطون** في **(قراطيلوس)** وفي **(ثياتيتوس)** حيث يعتمد اللوغوس على التداخل والتواشج نوعين من الوحدات المختلفة في الاقل: وهما الاسم والفعل، لكن هذا التمييز من ناحية اخرى، جدير بمزيد من التفحص والتمعن بسبب وجود السيمياء، بوصفها النظير الحديث لعلم الدلالة[56]. وجاء ارتباط الرمز بالتشفير ليكشف عن رؤية ذات خصوصية تقنية وسم بها **ريكور** خطاطة ياكبسون الشهيرة، فهو يصف نموذج ياكبسون بانه مثير للاهتمام لكونه(1) يصف الخطاب وصفا مباشرا وليس كبقية من بقايا اللغة(2) انه يصف بنية الخطاب لا الواقعة اللا–عقلية وحدها(3) انه يلحق وظيفة الشفرة بعملية الربط الاتصالي ولكن في المقابل يستدعي هذا النموذج بحثا فلسفيا، ربما يوفره جدل الواقعة والمعنى، فالاتصال عند عالم اللغة واقعة صريحة، بل من اكثر الوقائع صراحة ووضوحا، فالناس تتكلم حقا مع بعضها، لكن الاتصال في البحث الوجودي هو لغز من الالغاز، بل

اعجوبة من الاعاجيب لماذا؟ لان الوجود معا، الذي هو شرط وجودي لامكان اية بنية حوارية للخطاب، يبدو وكانه طريقة في التعدي على العزلة العميقة المضروبة على اي وجود انساني والتغلب عليها، ولا اعني بالعزلة كوننا نشعر في الغالب بالاعتزال عن زحام ما[57]، ان اللغة بذاتها هي العملية التي تصبح فيها التجربة الخاصة عامة، فاللغة تخارج يتعالى به انطباع ما يصير تعبيرا (خارجيا) او بعبارة اخرى هي تحويل النفسي الى تعقلي صوري، والتخارج وقابلية النقل هما شيء بمعنى واحد بعينه لانهما ليسا سوى السمو بجزء من حياتنا الى مستوى لوغوس الخطاب، ويمكن ضمن هذا المسار تبّين أبعاد الخلفية الاساسية لـــ **(بول ريكور)** من وراء الهوية السردية التي استند في تشييدها الى الحقل اللغوي حتى يكون لها معنى فلسفي يتناسب مع اناس (ما بعد الحداثة) وتكون الاساس القويم للاشتغال اللغوي للتأويل هذا الافق الفلسفي الذي اراد من خلاله اجتياز ازمة مفهوم المعنى في الفكر **الظاهراتي** والهيرمنيوطيقيا التي تحمل فلسفته التفكرية نبأ معاودة إحياء المعنى في الدائرة **الهيرمنيوطيقية** التي تتخذ من تاريخ الفلسفة برمتها (تطعيما) لها وضربا من ضروب من معاودة التأسيس والتفكر للتأويل الهيرمنيوطيقي ما بين مفهوم (الفهم) والتفسير سعيا لإحياء المعنى الفلسفي من الدلالة اللغوية نفسها بما هي حمل للرمز ما بين الحقل اللغوي والدائرة **الهيرمنوطيقية**[58].

الهوامش:

1- مسائل فلسفية242

2- ينظر: فلسفة اللغة (بحث)15

3- ينظر: مسائل فلسفية244

4- ينظر: فلسفة اللغة (بحث) 16

5-ينظر :فلسفة اللغة(بحث) 19

6-ينظر :م ن21

7- ينظر: من الوجودية الى الفلسفة 269،الفلسفة واللغة 119

8- م ن 119

9_ ينظر الفسارة الفلسفية 156،159

10- التأويلية المنهجية (بحث) 178

11- ينظر :الفلسفة واللغة 120-121
12- مسائل فلسفية 242-243
13- ينظر الفلسفة واللغة118
14- عصر الهرمنيوطيقا 172
15-ينظر: فلسفة اللغة (بحث) 17
16-الفسارة 171
17-ينظر:الذات عينها كآخر 23-24 مقدمة المترجم
18- ينظر :نظرية التأويل 25،التاويلية المنهجية(بحث)180
19- مسائل فلسفية 243
20- نظرية التأويل 50 وينظر :الفلسفة واللغة 124
21- ينظر من النص الى الفعل 142
22- من النص الى الفعل105
23- الحلقة النقدية ، ص126
24- من النص الى الفعل 105
25- نظرية التأويل 38
26- نظرية التأويل 25
27 – ينظر: من النص الى الفعل144
28- نظرية التأويل 50
29- ينظر: فلسفة اللغة(بحث) 4 ،نظرية التأويل 51-52
30- ينظر: نظرية التأويل 40
31- ينظر :فلسفة اللغة(بحث) 20
32- ينظر: نظرية التأويل 49
33- ينظر: من النص الى الفعل72
34-ينظر:م ن 143
35-ينظر: نظرية التأويل 46
36-ينظر: فلسفة اللغة (بحث)(31)
37-ينظر:فلسفة اللغة 27
38- ينظر: م ن 30
39- بول ريكور : من الوجودية إلى فلسفة ، ص 275
40- ينظر: صراع التأويلات 41،وينظر :نظرية التأويل 30
41-ينظر ظاهريات التأويل :105

42-.ينظر: ريكور : في التفسير محاولة في فرويد ، ص42 . مشير عون : الفسارة الفلسفية ، ص 157
43-ينظر:فلسفة اللغة (بحث) 29
44- م ن 30
45- ينظر: فلسفة اللغة قراءة في المنعطفات والحدثيات الكبرى 221 ، تأويلات وتفكيكات ، ص 67
46-ينظر :الفلسفة واللغة 124
47-ينظر:فلسفة اللغة(بحث) 30
48- عصر الهرمنيوطيقا 174
49-ينظر:الفلسفة واللغة 120
50-الفلسفة واللغة 128
51- ينظر: اللغة والتأويل ، ، ص 35، ريكور: من النص إلى الفعل،ص26 ، تأويلات وتفكيكات ، ص 77 ــ 78،مفهوم التأويل عند ريكور126
52-ينظر الفسارة 170-171
53-ريكور: من الوجودية إلى فلسفة اللغة ، ص 275
54-بول ريكور: البلاغة والشعرية والهيرمنيوطيقيا ، ص6
55- ينظر :فلسفة اللغة (بحث) 11-12
56- ينظر: م ن 13 وينظر: نظرية التأويل 36
57-نظرية التأويل 46
58- ينظر: فلسفة اللغة قراءة في المنعطفات والحدثيات الكبرى 217

المصادر والمراجع:

-تأويلات وتفكيكات، محمد شوقي الزين، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ، 2002-.

- التأويلية المنهجية والموقف من اللغة عند بول ريكور(بحث) د الزواوي بغوره، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ،الرباط، جامعة محمد الخامس، العدد الثلاثون، 2010م.

-الحلقة النقدية ، الأدب والتاريخ والهرمنيوطيقا الفلسفية ،ديفيد كوزنز، ترجمة خالدة حامد ، منشورات الجمل ، ألمانيا ، بغداد ، ط1 ، 2007.

- الذات عينها كآخر، بول ريكور ،ترجمة جورج زيناتي ،المنظمة العربية، بيروت ط1،2005م.

–صراع التأويلات: دراسة هيرمنيوطيقية، بول ريكور، ترجمة د منذر عياشي ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ،2005.
–ظاهريات التأويل: قراءة في دلالات المعنى عند بول ريكور(بحث) محمد هاشم عبدالله، مجلة فصول ،العدد 59 ، ربيع 2002.
– عصر الهرمنيوطيقا، ابحاث في التأويل، اعداد وترجمة وتقديم خالده حامد، منشورات الجمل ،بيروت 2014
–الفسارة الفلسفية، بحث في تاريخ علم التفسير الفلسفي الغربي ،مشير باسيل عون ،دار المشرق ،بيروت ،2004م
–فلسفة اللغة بول ريكور (بحث) ترجمة د علي مقلد ،مجلة العرب والفكر العالمي ،العدد الثامن ،خريف 1989
–فلسفة اللغة ،قراءة في المنعطفات والحدثيات الكبرى ،تحرير واشراف د اليامين بن تومي ،تأليف مجموعة من الاكاديميين العرب ،ابن النديم للنشر والتوزيع ،دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت 2013
–الفلسفة واللغة ،نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة ،د الزواوي بغورة، دار الطليعة ،بيروت 2005
– في التفسير محاولة في فرويد ،بول ريكور ،ترجمه وجيه اسعد ،اطلس للنشر والتوزيع، دمشق 2003م
–اللغة والتأويل، مقاربات في الهرمنيوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي، عمارة ناصر، منشورات الاختلاف ، ط1 ، 2007
– مسائل فلسفية، محمد الجوة، مركز النشر الجامعي ،تونس،2000م
–مفهوم التأويل في فلسفة بول ريكور،اطروحة تقدم بها عبدالله عبد الهادي ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،2010م
–من النص الى الفعل ،بول ريكور ،ترجمة محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ،2001
– من الوجودية الى الفلسفة ،بول ريكور، ضمن كتاب الوجود والزمان والسرد، ترجمة سعيد الغانمي، تحرير ديفيد وورد، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999م.
–نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2003.